مبادئ ومصالح

موقف الولايات المتحدة في الشرق الاقصى [1]

يستند موقف حكومة الولايات المتحدة الاميركية من شؤون الشرق الاقصى الى طائفة من المبادئ اذاعتها أنظمتها وأعادوها ولم يتوانوا عن التصريح بتمسكهم بها وعدم حيادهم عنها . أما المبدأ الاول فهو مبدأ « الباب مفتوح » أذاعهُ وزير خارجيتها المستر جون هاي في سنة ١٨٩٩ وابسط تعريف له هو النص على مساواة الدول جميعاً في يتاح رعاياها من فرص للاتجار في الصين

والمبدأ الثاني يشتمل على ثلاث قواعد تضمنتها معاهدات وشنطن التي عقدت في مؤتمر وشنطن البحري سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ . ففي المعاهدة البحرية عينت نسبة القوة البحرية للدول البحرية الكبرى وهي بريطانيا والولايات المتحدة واليابان اذ جعلت هذه النسبة ٥ لبريطانيا و٥ للولايات المتحدة و٣ لليابان . وهذه النسبة تشمل البوارج . وقد طبقت بتعديل يسير على الطرادات في سنة ١٩٣٠ . وفي معاهدة الدول الاربع تعهدت الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول التي وقعتها ومنها اليابان وبريطانيا بالامتناع عن تحصين قواعدها البحرية في غرب المحيط الهادي، اي في نصفه القريب من سواحل آسيا . وفي معاهدة الدول التسع تعهدت اليابان مع الدول الأخرى التي وقعتها باحترام وحدة الصين وسلامتها واستقلالها

والمبدأ الثالث هو مبدأ عدم الاعتراف الذي أذاعهُ المستر هنري ستمسون سنة ١٩٣١ على أثر اعتداء اليابان على منشوريا وانشائها امبراطورية منشوكو صنيعتها على اثر الاسيوي . كان المستر ستمسون وزير خارجية جيفلر في حكومة اميركة جمهورية ورآسة المستر هربرت هوفر . وهو الآن وزير خارجية في حكومة اميركة ديمقراطية مع رآسة جمهوري . وملخص هذا المبدأ ان الحكومة الاميركية تمتنع امتناعاً باتاً عن الاعتراف « بأية حالة او معاهدة او اتفاق يحقق عن طريق مناقض لميثاق تحريم الحرب المعروف بميثاق « كاوج — بريان » أي أنها تمتنع عن الاعتراف بكل تغيير في أوضاع الشرق الأقصى يتم بالقوة

« الباب المفتوح » و« سلامة الصين ووحدتها » — « مبدأ عدم الاعتراف » — هذه هي القواعد الثلاث التي يستند اليها موقف الحكومة الأميركية في الشرق الأقصى

وليس ثمة ريب في ان تصور الحوادث في الشرق الأقصى في السنوات الاخيرة ، يقضي جميع هذه المبادئ من أساسها . فمنذ « الباب المفتوح » في الصين عمدت اكثر الدول سعياً

---

[1] عن تقرير لبيتر كيسر محرر الشؤون الخارجية في مجلة فورين افيرز الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك

الرغم من البيانات الرسمية التي تذيعها الحكومة اليابانية في الفينة بعد الفينة . التجارة ممنوعة في منشوكو الا للدول التي تعترف بها . واستعمال الأنهار الصينية والثغور الصينية خاضع للاوامر العسكرية وشتى القيود المالية . أما وحدة الصين وسلامتها و استقلالها فقد اصبحت اكثر بعداً عن الرغم من ان اليابان لم تعلن حرباً على الصين . فمنشوريا وجيهول انتزعتا منها بالقوة في سنة ١٩٣١ وحولتا دولة مستقلة اسماً خاضعة لليابان فعلاً . والولايات الخمس الشمالية التي تليها انتزعت في سنة ١٩٣٧ وأوائل ١٩٣٨ وأنشئت فيها حكومة تريدها اليابان محمية لشعب الصيني قاطبة وتأبى كثرة الشعب ان تعترف بها . والقوة الحربية اليابانية مستولية على الثغور والمشارك والسكك الحديد والأنهار في شطر كبير من الصين . وقد تم كل ذلك بوسائل وأساليب مناقضة لميثاق تحريم الحرب . علاوة على ذلك ان اليابان أعلنت شريكتيها في المعاهدات البحرية بأنها غدت غير مقيدة بنصوصها . ومضت في انشاء أساطيل بحرية أخفت أنباءه بحجاب كثيف من الخفاء والكتمان كما أحاطت دور الصنعة البحرية التي تبنى فيها السفن الجديدة بجدران عالية حتى لا تتطاول العيون الى داخلها .

فعلت ذلك باسم مبدأ جديد أطلقت عليه «النظام الجديد في شرق آسيا» وأحاطته بتصريح وصف بأنه « تصريح مونرو الياباني » . الا ان تصريح مونرو الأميركي تصريح سلبي غرضه الحيلولة دون تدخل أوربا في شؤون القارتين الأميركيتين ولكنه لا يحتم ولا ينظر الى سيطرة الولايات المتحدة عليهما . حالة ان « تصريح مونرو الياباني » تصريح إيجابي . فهو لا يرمي فقط الى ابعاد كل نفوذ أجنبي عن شرق آسيا بل يرمي كذلك الى تحويل شرق آسيا وجزائر البحار الجنوبية كتلة كبيرة خاضعة لليابان . فمبدأ الباب المفتوح أصيل في الاولى ومبدأ « الباب المقفل » او « الباب الموصد » أصيل في الثاني . واليابان تنظر الى البحرية بفعل نوعها الحربية المتفوقة على رقعة كبيرة من سطح الكرة الأرضية . والولايات المتحدة تنظر الى تعاون حر وتبادل غير مقيد بين الدول الكبيرة والصغيرة على السواء في رقعة من سطح الارض او على سطح الارض كله . وهذه الفروق بين النظريتين تمس أصول الاجتماع الدولي . فاذا ذهبت اليابان الى أقصى نتائج النظرية التي تؤمن بها ، ويلوح أنها ذاهبة معها بتمرح بطريق دموي ، فليس ثمة أمل في التفاهم والاتفاق بين الدولتين الكبيرتين اللتين تتحكمان بالمحيط الهادي . ذلك بأن أميركا لا ترضخ لنظرية موحدة أنوابه في وجهها ، في منطقة من الأرض لها فيها حقوق تساوي في رأيها على الأقل حقوق اليابان

***

فما هي حقوق الولايات المتحدة في الشرق الأقصى وما مصالحها

المصالح كثيرة متباينة ، والحقوق مستمدة من رسوخ تلك المصالح في ارتقاء الشرق الأقصى التاريخي والاقتصادي والاجتماعي

من هذه المصالح خطرائي ، وهو يشمل الجزائر المتعددة التي تملكها في المحيط الهادىء أو التي تعتبر مسؤولة عن سلامتها كجزائر الفيليبين ومنها القوي في الصين واليابان والفيليبين والهند الهولندية وغيرها من جزائر عشرات الألوف من الأميركيين يقيمون هناك ويباشرون أعمالهم السلمية المشروعة من عشرات السنين في نطاق القانون والنظام . وكان لهم أثر أي أثر في نهضة تلك البلدان وارتقائها . ومنها المالية فللاميركيين عشرات المئات من الجنيهات ، كسبوها بعرق الجبين وثمروها في بلدان الشرق الأقصى فكانت الفائدة متبادلة بين الفريقين . وقد لا يقل مجموعها عن ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون من الجنيهات . ومنها التجارية الخطيرة اذ تبلغ تجارة الولايات المتحدة من صادر ووارد مع اليابان والصين وجزائر الفيليبين وحدها ما يزيد على ١٦٠ مليون جنيه في السنة . ومنها الجوية من مدنية وحربية فالولايات المتحدة زعيمة الدول التي شقت طرق المواصلات الجوية في المحيط الهادي والبحار الجنوبية . ولا ريب في ان القواعد الجوية المدنية التي أنشأتها شركة «پان أميركان» للمواصلات الجوية في مختلف الجزائر في ذلك المحيط هي قيما حربية ليس في الوسع الاغضاء عنها . ومنها الثقافية والعلمية كمعاهد العلم والتعليم ومنشآت البحث الطبي والصحي ولا سيما التابعة لمعهد روكفلر المشهور وغيرها . وليس في وسع الولايات المتحدة أن تنسحب من الشرق الأقصى بقضها وقضيضها بغير أن تصاب جميع هذه المصالح بالضرر والأذى .

وأخيراً هناك مصلحة المصالح ، وهي مصلحة الدفاع عن الكيان . ان ترابط أجزاء العالم وتماسك بعضه ببعض ، وتأثرها بعضها ببعض ، أصبحت في منزلة الأوليات التي لا تحتاج الى دليل . فحوادث فلندا وهولندا لها أثر في سنغافورة وجاوى . وحركة الشرق الأوسط تتجاوب أصداؤها بين تركيا وروسيا وايران الى الهند والصين . والولايات المتحدة الأميركية تحس عبئاً عالمياً كأكبر دولة كبيرة ولا يسعها التكهن بقضها وقضيضها بغير أن تصاب جميع هذه المصالح بالضرر والأذى . فاذا حافظت على مكانتها وهيبتها العالمية ولا سيما في الشرق الأقصى ، كان لذلك شأن كبير في المحافظة على الاستقرار في جميع أنحاء العالم . واذا نزلت عما لها من منزلة وهيبة في الشرق الأقصى ، فانها تغري الفوضى فيه ، وتعرضت جميع الأمم المرتبطة بها بما يوشك أن يرد في موجة الفوضى المخيفة واذ وهنت روابطها في أوروبا ، صارت للولايات المتحدة الأميركية ، ان تواجه ، أخطاراً دولية معقدة عظيمة . ويجب على أقصى من يحسبون حساب العالم المقبل بعد الحرب العالمية الثانية أن يضعوا في اعتبارهم السياسي والاقتصادي والعسكري ضخامة الدمار الذي أوقعوها به وما

على غيرها . قد لا يكون الهجوم الجوي على الولايات المتحدة من ناحيتي أوربا وآسيا أخطر ما تتعرض له في البدء نتيجة لوهن بريطانيا — إذا وقع بسبب تراجع أميركا في الشرق الأقصى — بل قد يسبقه وقوفه شاملاً . خطراً الاغارة على تجارتها في تجار الأرض السبعة ، وإحداث الانقلابات السياسية من الداخل في جمهوريات العالم الجديد ثم السعي الى إحداث الانقلاب أو اضرام حرب أهلية أخرى فيها نفسها . وليست هذه الأقوال من مبتدعات الخيال وانما هي وسائل وأساليب منصوص عليها في كتاب « كفاحي » وكتاب « هتلر قال لي »

فالمحافظة على صورة الحياة الديمقراطية والمحافظة على الكيان الأميركي وجهان لمسألة واحدة واشتراك الولايات المتحدة في الحرب — مهما يكن اللقب الذي يفرغ فيه هذا الاشتراك — ليس مجرد خدمة تسدى ولكنه ضرورة قاسرة لا مفر منها

على ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم سوء وقع الاتفاق الثلاثي بين المانيا وإيطاليا واليابان في دوائر الحكومة الأميركية وفي نفس الشعب . ونصوص الاتفاق تشير اشارة واضحة غير ذكر الولايات المتحدة الأميركية الى أنها مقصودة به قبل غيرها ، لأن روسيا اخرجت منه بنص صريح فيه ، مهما تكن قيمة ذلك النص . ولكن الولايات المتحدة حكومة وشعباً ، أبت أن تتأثر باعلان الميثاق على الوجه الذي كانت تتوقعه برلين وطوكيو . فأقطاب حكومتها — كوزير الخارجية المستر كوردل هل ، ووكيله المستر سمنر ولز — صرحا بأن الاتفاق لا يطوي على شيء جديد وانه سجل حالة قائمة منذ سنوات وان الحكومة الأميركية حسبت هذه الحالة حساباً في جميع خططها . والشعب عبر عنه تمثالاً في صحفه ومذيعي محطاته اللاسلكية ساخطاً أشد السخط على ساسة يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الأمة الأميركية بأساليب ملتوية وخفية — خوفاً — على التكوص عما تراه حقاً او واجباً او لازماً لكيانها . ولذلك اشتد نشاط المطالبة في أميركا بمضاعفة العون المادي والصناعي الذي يبذل لبريطانيا . وكذلك بمضاعفة الجهود المبذولة في أميركا لتعزيز قوتها البرية والبحرية والجوية . وكان من تأثير هذا التحول في الرأي ان بدأت محادثات بين حكومات انكلترا وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة بشأن الدفاع المشترك البحرية والجوية في المحيط الهادي ، وخاصة بصفته الجنوبي . وكان من تأثيره كذلك ان يكون موضوع العزلة في الولايات المتحدة أخذت تتضح على حقائق الحالة الدولية . فخفت صوتهم في نقد سياسة الرئيس روزفلت ، بل ان مرشح الحزب الجمهوري وهو الحزب الذي ينتقد سياسة الرئيس روزفلت أصبح وكأنه يتكلم بلسان الرئيس نفسه . بل انه يشاوره في حل التعبير أحياناً لأنه لا يشغل منصباً رسمياً بعد